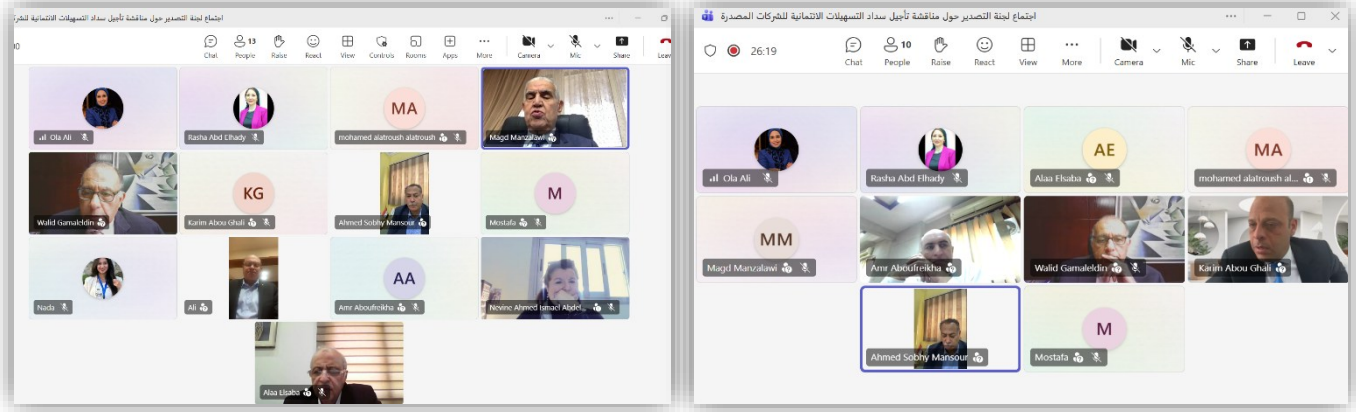


محضر اجتماع لجنة التصدير (أونلاين) ٦ ابريل ٢٠٢٦ - عبر تطبيق مايكروسوفت تيم



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس/علي عيسى اجتماعاً أونلاين عبر تطبيق مايكروسوفت تيم نظّمته لجنة التصدير بها برئاسة د./وليد جمال الدين - رئيس اللجنة، وبمشاركة المهندس / علي عبد القادر - نائب أول رئيس اللجنة، والمهندس / احمد صبحي منصور - نائب ثاني رئيس اللجنة للتصدير الزراعي، وبمشاركة المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي ومجموعة من رؤساء اللجان التخصصية وعدد من السادة أعضاء الجمعية العاملين والمعنيين بكافة القطاعات الاقتصادية. وذلك في تمام الساعة الثانية ظهر يوم الإثنين الموافق ٦ ابريل ٢٠٢٦، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

تبادل واستعراض الرؤى بغرض إعداد مذكرة إلى السيد محافظ البنك المركزي لتأجيل سداد

التسهيلات الائتمانية للشركات المصدرة وذلك دون التأثير على الجدارة الائتمانية للعملاء في ظل تأثير الأحداث الجيوسياسية الجارية على الاقتصاد المصري.

بدأ الدكتور/ وليد جمال الدين -رئيس لجنة التصدير بالجمعية حديثه مؤكداً على أن الأوضاع الراهنة تفرض تحديات متزايدة على القطاعات الإنتاجية والتصديرية، مشدداً على ضرورة التحرك السريع لاتخاذ إجراءات عاجلة لتيسير العملية التصديرية وتوفير السيولة، وأوضح سيادته أن اللجنة في هذا الصدد تعمل بالتنسيق مع الجهاز التنفيذي للجمعية لإعداد مذكرة عاجلة لرئيس مجلس الوزراء الدكتور/مصطفى مدبولي ومحافظ البنك المركزي السيد/ حسن عبد الله.

وأكد المهندس / أحمد صبحي منصور- نائب رئيس لجنة التصدير (الحاصلات الزراعية)، أن المقترح الرئيسي يتمثل في تأجيل استحقاقات القروض البنكية، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل (القرض المدين)، والتي تعتمد عليها الشركات في تمويل احتياجاتها التشغيلية، وأوضح سيادته أن اضطرابات سلاسل الإمداد وتأخر عمليات الشحن والتحصيل أدت إلى تزايد الالتزامات والضغط المالي على المصدرين ما بين سداد أقساط البنوك والرواتب ومصاريف التشغيل بما يضغط على السيولة النقدية، مشيراً إلى أن غالبية المصدرين يعتمدون على قروض قصيرة الأجل تمتد لنحو ١٢٠ يوماً.

كما لفت سيادته النظر إلى تزايد المخاوف من تأثر تصنيف المصدرين لدي البنك والتعثر في سداد الأقساط خلال الأسبوعين الماضيين، خاصة مع تكديس البضائع خلال موسم تصدير البطاطس، وأشار سيادته إلى أن التغييرات في مسارات الشحن، والاضطرابات في حركة الملاحة بالبحر الأحمر، إلى جانب تقليص عدد السفن والحاويات، أسهمت في تعقيد المشهد اللوجستي، مطالباً البنك المركزي المصري بتبني إجراءات استثنائية مماثلة لما تم تطبيقه خلال جائحة كورونا، من خلال تأجيل الأقساط واستحقاقات البنوك لمدة ٦ أشهر اعتباراً من أول مارس ٢٠٢٠.

من جانبه، أشار المهندس مجد الدين المنزلاوي، الأمين العام للجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي،

إلى أن الجمعية سبق وان تقدمت بمذكرة للحكومة تضمنت مطالب لدعم القطاعي الإنتاجي الصناعي والزراعي والتصدير، مؤكداً على أن مد آجال سداد القروض، للمصدرين ولكل القطاعات الإنتاجية، أصبح ضرورة ملحة، كما شدد سيادته على أهمية إتاحة خيار تأجيل الأقساط دون الإضرار بالتصنيف الائتماني للشركات، في ظل الظروف الاستثنائية الحالية، وأضاف سيادته أن القطاع الصناعي يواجه تحديات متصاعدة، تشمل تأخر الواردات والتعاقدات التصديرية، وارتفاع تكاليف النقل نتيجة تغيير مسارات الشحن وامتداد زمن الرحلات البحرية.

ثم تم فتح باب الحوار للمسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة النقاط التالية:

- تأثير الظروف الجيوسياسية على التجارة: حيث أن هناك تأثير سلبي كبير على حركة التجارة العالمية، خاصة في مجال الشحن والتجارة الخارجية.
- المعاملات البنكية: هناك شكاوى من بعض الشركات المصدرة الصناعية والزراعية وأيضا شركات المقاولات بسبب مطالبات البنوك للشركات بسداد القروض وفوائدها دون مراعاة للظروف الحالية في ظل ضغوط غير مسبوقه على السيولة نتيجة لاضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن الناتجة عن استمرار التوترات الجيوسياسية.
- التأثير على التصنيف الائتماني: هناك قلق من التأثير السلبي الذي قد يحدث نتيجة عدم سداد القروض على التصنيف الائتماني للشركات.
- الاستفادة من التجارب السابقة: تمت الإشارة إلى تجربة جائحة كورونا، حيث تم تأجيل سداد القروض لمدة ٦ أشهر آنذاك ، ويمكن الاستفادة من نفس التجربة في الوقت الحالي.
- تأجيل سداد القروض ضرورة عاجلة: المطالبة بتأجيل سداد القروض المستحقة (بداية من ١ مارس ٢٠٢٠) على أن يتم التأجيل لمدة ٦ شهور لتخفيف الضغط على الشركات ومواجهة أزمة السيولة نتيجة الأحداث.
- تشكيل لجنة مشتركة: هناك اقتراح بتشكيل لجنة مشتركة من مختلف الجهات المعنية لبحث تداعيات الأزمة الراهنة وإعداد مذكرة مشتركة بين كافة الأطراف.
- التواصل: مقترح بالتواصل مع رئاسة مجلس الوزراء ،البنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة بغرض تبادل الرؤى ودراسة مقترح تأجيل سداد القروض وأيضا فوائدها وتأثير ذلك على الاقتصاد بشكل عام.

- تأجيل الأقساط يمثل حلًا عمليًا لأزمة السيولة، ويسهم في استمرار الشركات في الوفاء بالتزاماتها التشغيلية. مشيرًا إلى أن هذا الإجراء أثبت فاعليته خلال الأزمات السابقة.
- أهمية التمثيل المشترك: هناك اقتراح بتمثيل مشترك للشركات والجهات المعنية لضمان تأثير أكبر في المفاوضات مع البنك المركزي وكافة الجهات المعنية.
- سرعة التحرك: هناك حاجة ماسة للتحرك بشكل عاجل لضمان عدم تفاقم الأزمة وتأثيرها على الاقتصاد المصري
- ضرورة التنسيق مع كل البنك المركزي ووزارات الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية، لضمان سرعة اتخاذ القرار ودعم استقرار النشاط الإنتاجي والتصديري.
- أهمية أن تشمل إجراءات تأجيل سداد القروض كافة الأنشطة الاقتصادية. بما يعزز من شمولية القرار وتأثيره.
- ضرورة تقديم تيسيرات بنكية عاجلة لدعم العملية التصديرية. لتخفيف الأعباء التمويلية أصبح ضرورة في ظل الظروف الجيوسياسية الراهنة.
- أهمية توحيد الرؤى والمطالب في مذكرة مشتركة تضم جميع الجهات المعنية. تخاطب صناع القرار وتعزز قدرة الشركات على الاستمرار في الإنتاج والتصدير خلال الأزمة.
- ضرورة إعادة تفعيل مبادرات التمويل المدعوم، خاصة مبادرة الـ 10٪ - 10٪ للقطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية، وذلك في ضوء ارتفاع الأعباء التمويلية الناتجة عن خضوع نسبة كبيرة من الأرصد لسعر الكوريدور، الأمر الذي يؤثر سلبيًا على تكلفة الإنتاج والتنافسية. مع السماح للبنوك بالتوسع في منح التمويل بالدولار للشركات المصدرة دون التقيد بالاعتمادات المستندية على أن يكون ذلك في إطار ضوابط محددة، بما يدعم نظم التعامل القائمة في أغلب الشركات على الحساب المفتوح (open account).

وفي نهاية اللقاء أشار الدكتور / وليد جمال الدين -رئيس لجنة التصدير على أنه سيتم إعداد مذكرة يتم إرسالها إلى السيد / حسن عبد الله -محافظ البنك ، على أن تتضمن النقاط العاجلة التي يطالب بها مجتمع الأعمال من البنك المركزي المصري والتي تم الاتفاق عليها خلال لقاء اليوم ، كما قام بتوجيه الشكر لجميع السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء ، مشيرًا إلى أن الإدارة التنفيذية ستقوم بإرسال مسودة بأهم النقاط التي تمت مناقشتها خلال اللقاء للتوافق على الخطوات التنفيذية التالية ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة منه.